

وصندوق للمشروعات الصغيرة يغيب عنه أهم أهدافه

«الशल»: مشروع الوقود البيئي لا يخلق سوى 7 في المئة من معدل الوظائف المطلوب في سنة واحدة فقط

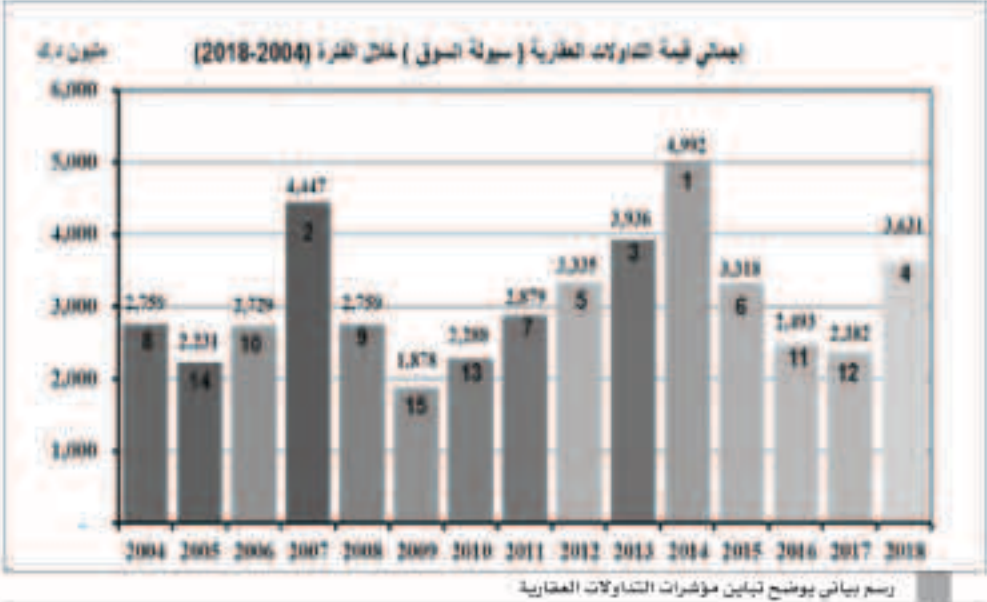
■ عدد حسابات التداول النشطة بالبورصة انخفض 18.3% ما بين نهايتي ديسمبر 2017 و ديسمبر 2018

كبيران، جداً، علي بقية الأسواق العالمية، كما انخفض المؤشر الشامل للأمريكتين، بنسبة بلغت نحو 7.1%-، أما مؤشر MSCI، الشامل لأوروبا، فقد انخفض بنسبة 17.3%-، وانخفض المؤشر ذاته -إذا استثنينا المملكة المتحدة- بنحو 17.1%-، وكان وضع أسيا مائتاً لوضع الأسواق الأوروبية، معظمها، فمؤشر MSCI، لأسيا/ الهادي، انخفض بنحو 15.6%-، مقارنة بمؤشر أسواق العالم بنحو 16.4%-، لو استثنينا الولايات المتحدة الأمريكية، ويعكس ذلك نقل السوق الأمريكي في تكوين المؤشر كما أسلفنا.

وتشير البيانات، مقارنة بعام 2017، إلى انخفاض مؤشرات جميع الأسواق المالية عدا مؤشر بورصة الكويت، طبقاً لمؤشر الشال، ليحل في المركز الأول بارتفاع بلغ نسبتته نحو 10.6%، مقارنة بارتفاع بلغ نحو 6.6%، وبالمركز الرابع عشر، بين هذه الأسواق، لعام 2017، وتجر الإشارة إلى أن متوسط الانخفاض، للأسواق البعجلها، المدرجة في الرسم البياني، بلغ نحو 10.8%-، في نهاية عام 2018، مقارنة بارتفاع بلغ نحو 14.7% خلال عام 2017.

وتشير الرسم البياني رقم (3)، إلى أداء 12 سوقاً مالياً منتقاة في الشرق الأوسط، حيث حققت 5 أسواق نمواً موجهاً، وتراجعت 7 أسواق، واحتلت بورصة الكويت المرتبة الثالثة، ضمن 12 سوقاً مالياً في الشرق الأوسط في مكاسب مؤشراها، وفقاً لمؤشر الشال، وذلك من دون تعديل لآثر سعر صرف العملات، مقابل الدولار الأمريكي، وبلغ معدل النمو/ الخسارة، غير المرحج، لمؤشرات تلك الأسواق، نحو 3.6%- بعد الارتفاع بنسبة بلغت نحو 4.6% في عام 2017، أي أن أداء أسواق الشرق الأوسط كان أفضل في عام 2017، وحقق السوق القطري المركز الأول خلال العام بارتفاع بنحو 20.8%، تلاه السوق التونسي بارتفاع بنحو 15.8%، ثم السوق الكويتي كما ذكرنا بارتفاع بنحو 10.9% وفقاً لمؤشر الشال. وارتفع السوق السعودي بنحو 8.3%، ثم السوق البحريني بارتفاع طفيف بنحو 0.4%، بينما حقق تراجع بنحو 24.9%-، تلاه السوق التركي بمعدل تراجع بلغ نحو 20.9%- بعد تصدرة لأسواق الشرق الأوسط الراححة في نهاية العام الفائت بارتفاع بنحو 47.6%.

كان أداء بورصة الكويت خلال الأسبوع الماضي أكثر نشاطاً، حيث ارتفعت مؤشرات كل من قيمة الأسهم المتداولة، كمية الأسهم المتداولة وعدد الصفقات المبرمة، وكذلك ارتفعت قيمة المؤشر العام، وكانت قراءة مؤشر الشال (مؤشر قيمة) في نهاية تداول يوم الخميس الماضي قد بلغت نحو 442.2 نقطة، بارتفاع بلغت قيمته 8.0 نقطة ونسبته 1.8% عن إقفال الأسبوع الماضي. وارتفع بنحو 13.2 نقطة أي ما يعادل 3.1% عن إقفال نهاية عام 2018.



رسم بياني يوضح تباين مؤشرات التداولات المتعارية

سنوات، وبتكلفة إجمالية بحدود 4.6 مليار دينار كويتي، سوف يخلق عند تشغيله نحو 1100 فرصة عمل مواطنة. ومع فرض عمل، ذلك يعني بأن تكلفة إنشاء دقة أرقام التكلفة وزمن الإنجاز وما يخلقه المشروع من فرص عمل، ذلك يعني بأن تكلفة خلق فرصة عمل مواطنة واحدة تبلغ في هذا المشروع نحو 4.2 مليون دينار كويتي، ولأن المشروع الكبري لا يحتاج إلى عمالة كئيقة، إستعارت الكويت منذ بضعة سنوات فكرة المشروعات الصغيرة كلفة العمالة، وخصصت لها صندوق براسمال ملياري دينار كويتي، ومقرر له تمويل 2727 مشروعا تخلق 3500 فرصة عمل، ولكنها إستعارة غاب عنها الوعي بالهدف الحقيقي، حيث قدرت خلق 1.3 فرصة عمل لكل مشروع صغير، ومن دون تحديد هوية المشروعات المرغوبة لتتسق مع الأهداف العامة، للدولة، أي أن المشروعات الكبيرة والصغيرة عاجزة عن خلق فرص عمل.

الامر الآخر الخطر، هو تقلبات السياسة المالية، فبعد أول ارتفاع مؤقت لأسعار النفط، عادت المشروعات الشعبية إلى الساحة، فالحكومة تنازلت عن مبدأ الإصلاح المالي مع تسامح فاضح عن الهدر والفساد، والنواب قدّموا سبلا من مشروعات شعبية تقرب بلوغ المالية العامة عجزها عن الإستدامة. فالإدارة العامة لم تتفق رغم صدمة الهبوط الحاد في أسعار النفط، ورغم التوقعات التي تقدر أسعار النفط في العام الجاري 2019 بحدود 60 دولار امريكي للبرميل في أحسن الأحوال، مع مستقبل غامض لها، أي أن الانخفاض الطفيف المتوقع في الموازنة العامة قد يتحول إلى عجز مع نهاية شهر مارس القادم ليضيق سدة مالية خامسة من عجز متصل.

في خلاصة، مشرو الوقود البيئي الضخم لا يخلق سوى 7% من معدل الوظائف المطلوب خلقها في سنة واحدة فقط، وصندوق للمشروعات الصغيرة يغيب عنه أهم أهدافه على الإطلاق، وهو التعويض في خلق فرص العمل، وفي حدود عقد ونصف عقد من الزمن، تحتاج الدولة إلى خلق فرص عمل لنحو 400 ألف شاب وشابة، والمالية العامة يتماذجها الاستثمارية الحالية عاجزة عن خلق 10% منها، ومواجهة تلك المتطلبات نوكل إلى نفس الإدارة التي تسببت في عجز الاقتصاد عن خلق أي فرصة عمل غير تضخم غير مستدام في أرقام البطالة المفتنة، والنتيجة، لا إقتصاد مستدام، ولا مالية عامة مستدامة، ولا سوق عمل مستدام.

أداء بورصة الكويت مقارنة بأسواق مالية خارجية انخفض أداء معظم مؤشرات أسواق العالم، خلال عام 2018 مقارنة بأداء عام 2017، فمؤشر «مورغان ستانلي كابيتال إنترناشيونال» MSCI، للعالم فقد نحو 10.4%- مع نهاية العام، مقارنة بارتفاع عام 2017 بمؤشر نفسه، في عام 2017 بنحو 20.1%، وفي عام 2018، انخفض مؤشر MSCI، للولايات المتحدة، الذي انخفض، وبما نسبته 6.3%-، ويعتبر زمناً السوق الأمريكي ودرجة تأثيره،

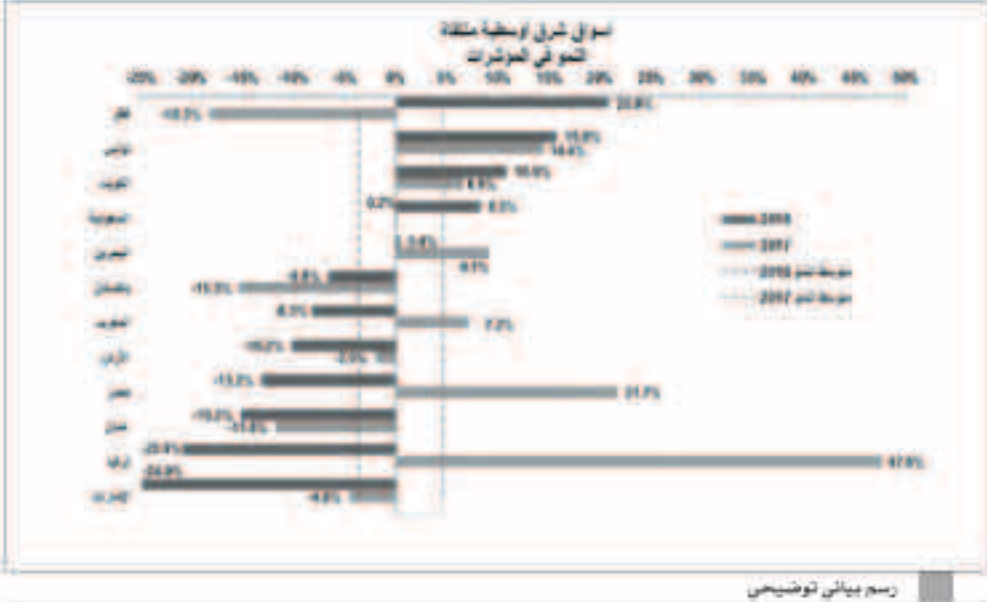
■ انخفاض مؤشرات جميع الأسواق المالية عدا مؤشر بورصة الكويت خلال 2018

لشهر نفسه، وبارتفاع بلغت نسبته 6.7% خلال شهر ديسمبر 2018. المالية العامة وسوق العمل صلب إهتمام السياسات الاقتصادية في أي دولة تشر التقدم والإستقرار، هو سوق العمل، أي قدرة أي إقتصاد على توفير العدد الكافي والمستدام من فرص العمل للمواطنين من زاويتي الكم والنوع، لذلك يعتبر التعليم والتدريب وقيم العمل والإننتاج، كمحلات لمستقبل فرص العمل المستهدفة، وفي العالم المتقدم والناشي والنامي، تعتبر إحصاءات سوق العمل الشهيرة أهم المؤشرات التي يستخلص من نتائجها مسار إدارة الإقتصاد، لذلك تتأثر كل السياسات الأخرى إيجابا وسلبا مع تطورات أرقام البطالة في سوق العمل، وتعتلي أولوية قصوى للإستثمارات التي تخلق فرص عمل أكثر وأفضل، ونوعية النمو الاقتصادي تقاس من زاوية النجاح في بلوغ أي نمو غير تضخم غير مستدام في الاقتصاد مستوى البطالة الكاملة والمستدامة، في الأسبوع الفائت صرح الأمين العام للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية بأن مشروع الوقود البيئي التي سوف يستغرق زمن إنجازها حتى نوفمبر 2018 أي ما نسبته نحو 3.5% من إجمالي الحسابات

نحو 77% للكويتيين، 17.7% للمتداولين من الجنسيات الأخرى و 5.3% للمتداولين من دول مجلس التعاون الخليجي، مقارنة بنحو 87.4% للكويتيين، 8.7% للمتداولين من الجنسيات الأخرى و 4% للمتداولين من دول مجلس التعاون الخليجي للفترة نفسها من عام 2017، أي أن بورصة الكويت ظلت بورصة محلية حيث كان النصيب الأكبر للمستثمر المحلي ونصيبه إلى إنخفاض، بإقبال أكبر من جانب مستثمرين من خارج دول مجلس التعاون الخليجي يفوق إقبال نظرائهم من داخل دول المجلس، وغلبة التداول فيها للأقارب. وانخفض عدد حسابات التداول النشطة ما نسبته 18.3%- ما بين نهاية ديسمبر 2017 ونهاية ديسمبر 2018، مقارنة بارتفاع بلغت نسبته 14.2% ما بين نهاية ديسمبر 2016 ونهاية ديسمبر 2017، وبلغ عدد حسابات التداول النشطة في نهاية ديسمبر 2018 نحو 14,558 حسابا أي ما نسبته نحو 3.8% من إجمالي الحسابات، مقارنة بنحو 13,645 حسابا في نهاية نوفمبر 2018 أي ما نسبته نحو 3.5% من إجمالي الحسابات

اسم الشركة	بوه الخميس ٢٠١٨/٠١/٠٤	بوه الخميس ٢٠١٨/٠١/٠٤	بوه الخميس ٢٠١٨/٠١/٠٤	بوه الخميس ٢٠١٨/٠١/٠٤	بوه الخميس ٢٠١٨/٠١/٠٤
1 بنك الكويت الوطني	540.3	524.9	2.9	520.4	0.8
2 بنك الخليج	217.8	206.4	5.3	204.8	3.8
3 بنك التجاري الكويتي	516.0	536.7	(3.9)	516.0	0.0
4 بنك الأهلي الكويتي	197.1	194.3	1.3	193.1	2.1
5 بنك الكويت الأول	284.3	281.4	1.1	273.1	3.4
6 بنك الأهلي بنك	300.3	296.3	1.3	296.3	1.3
7 بنك برقي	298.4	291.1	2.5	284.8	4.9
8 بنك الكويت الوطني	1,730.8	1,683.3	2.8	1,659.8	4.3
9 قطاع الخدمات	821.8	889.0	2.4	802.7	3.6
10 شركة الخدمات التجارية	128.3	126.3	1.7	126.3	1.7
11 شركة الخدمات التجارية	223.3	231.0	(2.3)	227.8	(1.1)
12 شركة الخدمات التجارية	119.4	106.8	11.8	103.8	15.0
13 شركة الخدمات التجارية	491.4	491.4	0.0	486.7	1.0
14 شركة الخدمات التجارية	46.3	43.1	3.1	43.4	2.4
15 قطاع الخدمات	191.6	188.8	1.5	187.1	2.4
16 شركة الخدمات التجارية	79.4	77.2	2.8	79.4	0.0
17 شركة الخدمات التجارية	376.4	376.4	0.0	373.3	0.8
18 شركة الخدمات التجارية	156.2	159.8	(2.3)	160.3	(2.6)
19 شركة الخدمات التجارية	65.2	59.3	9.6	54.1	20.3
20 شركة الخدمات التجارية	148.3	147.3	0.6	147.7	0.3
21 شركة الخدمات التجارية	95.2	90.3	5.4	89.0	7.0
22 شركة الخدمات التجارية	124.4	120.3	3.4	122.4	1.6
23 شركة الخدمات التجارية	229.3	230.6	(0.5)	229.3	0.0
24 شركة الخدمات التجارية	1,332.3	1,332.3	0.0	1,332.3	0.0
25 قطاع الخدمات	174.2	172.3	1.1	172.2	1.2
26 شركة الخدمات التجارية	145.6	144.7	0.6	141.2	3.1
27 شركة الخدمات التجارية	556.3	563.8	(1.3)	571.3	(2.8)
28 شركة الخدمات التجارية	149.1	140.7	6.0	140.3	6.3
29 قطاع الخدمات	178.8	178.1	0.4	177.8	0.7
30 شركة الخدمات التجارية	646.3	652.8	(1.0)	671.0	(3.7)
31 شركة الخدمات التجارية	3,543.6	3,574.6	(0.9)	3,579.3	(1.0)
32 شركة الخدمات التجارية	731.3	709.7	3.1	662.9	10.3
33 شركة الخدمات التجارية	30.8	30.1	2.3	29.9	3.0
34 قطاع الخدمات	1,115.9	1,109.3	0.6	1,085.3	2.8
35 شركة الخدمات التجارية	159.2	155.8	2.2	156.7	1.6
36 شركة الخدمات التجارية	40.1	40.6	(1.2)	39.0	2.8
37 قطاع الخدمات	486.8	486.0	0.2	486.1	0.2
38 شركة الخدمات التجارية	362.0	362.0	0.0	362.0	0.0
39 شركة الخدمات التجارية	262.1	273.8	(4.3)	273.8	(4.3)
40 شركة الخدمات التجارية	508.4	489.3	3.9	489.3	3.9
41 شركة الخدمات التجارية	213.9	215.0	(0.5)	215.0	(0.5)
42 شركة الخدمات التجارية	442.2	434.2	1.8	429.0	3.1

جدول يوضح التغيرات التي طرأت على أداء مؤشرات التداول خلال الأسبوع الفائت



رسم بياني توضيحي

■ انخفاض مؤشرات جميع الأسواق المالية عدا مؤشر بورصة الكويت خلال 2018

مقارنة بـ2017 طبقاً لمؤشر الشال

للفترة نفسها 2017)، واشتروا ما قيمته 931.808 مليون دينار كويتي، في حين بلغت قيمة أسهمهم المبيعة نحو 600.943 مليون دينار كويتي، أي ما نسبته 13.9% من إجمالي قيمة الأسهم المبيعة (8.1% للفترة نفسها 2017)، ليبلغ صافي تداولاته الوحيون شراء بنحو 330.865 مليون دينار كويتي، أي أن ثقة المستثمر الخارجي، إلى إزياد في البورصة المحلية، وذلك مستثمرين من خارج الخليج بعد خطوات ترقية البورصة المحلية وتقسيم أسواقها وإدراج بعض شركاتها على مؤشرات أجنبية. وبلغت نسبة حصة المستثمرين من دول مجلس التعاون الخليجي من إجمالي قيمة الأسهم المبيعة نحو 5.6% (3.7% للفترة نفسها 2017)، أي ما قيمته 244.729 مليون دينار كويتي، في حين بلغت نسبة أسهمهم المشتراة نحو 5.1% (4.2% للفترة نفسها 2017)، وهو مؤشر على استمرار ميل المستثمر المحلي إلى خفض استثماراته في البورصة المحلية، وبلغت نسبة حصة المستثمرين الآخرين من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة نحو 21.5% (9.2% للفترة نفسها 2017)، في حين اشتروا أسهما بقيمة 3.185 مليار دينار كويتي، مستحوذين بذلك على 73.5% من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة (86.6% للفترة نفسها 2017)، ليبلغ صافي تداولاتهم الأكثر بيعا، بنحو 305.134 مليون دينار كويتي، وهو مؤشر على استمرار ميل المستثمر المحلي إلى خفض استثماراته في البورصة المحلية، وبلغت نسبة حصة المستثمرين الآخرين من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة نحو 21.5% (9.2% للفترة نفسها 2017)، في حين اشتروا أسهما بقيمة 3.185 مليار دينار كويتي، مستحوذين بذلك على 73.5% من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة (86.6% للفترة نفسها 2017)، ليبلغ صافي تداولاتهم الأكثر بيعا، بنحو 305.134 مليون دينار كويتي، وهو مؤشر على استمرار ميل المستثمر المحلي إلى خفض استثماراته في البورصة المحلية، وبلغت نسبة حصة المستثمرين الآخرين من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة نحو 21.5% (9.2% للفترة نفسها 2017)، في حين اشتروا أسهما بقيمة 3.185 مليار دينار كويتي، مستحوذين بذلك على 73.5% من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة (86.6% للفترة نفسها 2017)، ليبلغ صافي تداولاتهم الأكثر بيعا، بنحو 305.134 مليون دينار كويتي، وهو مؤشر على استمرار ميل المستثمر المحلي إلى خفض استثماراته في البورصة المحلية، وبلغت نسبة حصة المستثمرين الآخرين من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة نحو 21.5% (9.2% للفترة نفسها 2017)، في حين اشتروا أسهما بقيمة 3.185 مليار دينار كويتي، مستحوذين بذلك على 73.5% من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة (86.6% للفترة نفسها 2017)، ليبلغ صافي تداولاتهم الأكثر بيعا، بنحو 305.134 مليون دينار كويتي، وهو مؤشر على استمرار ميل المستثمر المحلي إلى خفض استثماراته في البورصة المحلية، وبلغت نسبة حصة المستثمرين الآخرين من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة نحو 21.5% (9.2% للفترة نفسها 2017)، في حين اشتروا أسهما بقيمة 3.185 مليار دينار كويتي، مستحوذين بذلك على 73.5% من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة (86.6% للفترة نفسها 2017)، ليبلغ صافي تداولاتهم الأكثر بيعا، بنحو 305.134 مليون دينار كويتي، وهو مؤشر على استمرار ميل المستثمر المحلي إلى خفض استثماراته في البورصة المحلية، وبلغت نسبة حصة المستثمرين الآخرين من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة نحو 21.5% (9.2% للفترة نفسها 2017)، في حين اشتروا أسهما بقيمة 3.185 مليار دينار كويتي، مستحوذين بذلك على 73.5% من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة (86.6% للفترة نفسها 2017)، ليبلغ صافي تداولاتهم الأكثر بيعا، بنحو 305.134 مليون دينار كويتي، وهو مؤشر على استمرار ميل المستثمر المحلي إلى خفض استثماراته في البورصة المحلية، وبلغت نسبة حصة المستثمرين الآخرين من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة نحو 21.5% (9.2% للفترة نفسها 2017)، في حين اشتروا أسهما بقيمة 3.185 مليار دينار كويتي، مستحوذين بذلك على 73.5% من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة (86.6% للفترة نفسها 2017)، ليبلغ صافي تداولاتهم الأكثر بيعا، بنحو 305.134 مليون دينار كويتي، وهو مؤشر على استمرار ميل المستثمر المحلي إلى خفض استثماراته في البورصة المحلية، وبلغت نسبة حصة المستثمرين الآخرين من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة نحو 21.5% (9.2% للفترة نفسها 2017)، في حين اشتروا أسهما بقيمة 3.185 مليار دينار كويتي، مستحوذين بذلك على 73.5% من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة (86.6% للفترة نفسها 2017)، ليبلغ صافي تداولاتهم الأكثر بيعا، بنحو 305.134 مليون دينار كويتي، وهو مؤشر على استمرار ميل المستثمر المحلي إلى خفض استثماراته في البورصة المحلية، وبلغت نسبة حصة المستثمرين الآخرين من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة نحو 21.5% (9.2% للفترة نفسها 2017)، في حين اشتروا أسهما بقيمة 3.185 مليار دينار كويتي، مستحوذين بذلك على 73.5% من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة (86.6% للفترة نفسها 2017)، ليبلغ صافي تداولاتهم الأكثر بيعا، بنحو 305.134 مليون دينار كويتي، وهو مؤشر على استمرار ميل المستثمر المحلي إلى خفض استثماراته في البورصة المحلية، وبلغت نسبة حصة المستثمرين الآخرين من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة نحو 21.5% (9.2% للفترة نفسها 2017)، في حين اشتروا أسهما بقيمة 3.185 مليار دينار كويتي، مستحوذين بذلك على 73.5% من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة (86.6% للفترة نفسها 2017)، ليبلغ صافي تداولاتهم الأكثر بيعا، بنحو 305.134 مليون دينار كويتي، وهو مؤشر على استمرار ميل المستثمر المحلي إلى خفض استثماراته في البورصة المحلية، وبلغت نسبة حصة المستثمرين الآخرين من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة نحو 21.5% (9.2% للفترة نفسها 2017)، في حين اشتروا أسهما بقيمة 3.185 مليار دينار كويتي، مستحوذين بذلك على 73.5% من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة (86.6% للفترة نفسها 2017)، ليبلغ صافي تداولاتهم الأكثر بيعا، بنحو 305.134 مليون دينار كويتي، وهو مؤشر على استمرار ميل المستثمر المحلي إلى خفض استثماراته في البورصة المحلية، وبلغت نسبة حصة المستثمرين الآخرين من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة نحو 21.5% (9.2% للفترة نفسها 2017)، في حين اشتروا أسهما بقيمة 3.185 مليار دينار كويتي، مستحوذين بذلك على 73.5% من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة (86.6% للفترة نفسها 2017)، ليبلغ صافي تداولاتهم الأكثر بيعا، بنحو 305.134 مليون دينار كويتي، وهو مؤشر على استمرار ميل المستثمر المحلي إلى خفض استثماراته في البورصة المحلية، وبلغت نسبة حصة المستثمرين الآخرين من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة نحو 21.5% (9.2% للفترة نفسها 2017)، في حين اشتروا أسهما بقيمة 3.185 مليار دينار كويتي، مستحوذين بذلك على 73.5% من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة (86.6% للفترة نفسها 2017)، ليبلغ صافي تداولاتهم الأكثر بيعا، بنحو 305.134 مليون دينار كويتي، وهو مؤشر على استمرار ميل المستثمر المحلي إلى خفض استثماراته في البورصة المحلية، وبلغت نسبة حصة المستثمرين الآخرين من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة نحو 21.5% (9.2% للفترة نفسها 2017)، في حين اشتروا أسهما بقيمة 3.185 مليار دينار كويتي، مستحوذين بذلك على 73.5% من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة (86.6% للفترة نفسها 2017)، ليبلغ صافي تداولاتهم الأكثر بيعا، بنحو 305.134 مليون دينار كويتي، وهو مؤشر على استمرار ميل المستثمر المحلي إلى خفض استثماراته في البورصة المحلية، وبلغت نسبة حصة المستثمرين الآخرين من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة نحو 21.5% (9.2% للفترة نفسها 2017)، في حين اشتروا أسهما بقيمة 3.185 مليار دينار كويتي، مستحوذين بذلك على 73.5% من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة (86.6% للفترة نفسها 2017)، ليبلغ صافي تداولاتهم الأكثر بيعا، بنحو 305.134 مليون دينار كويتي، وهو مؤشر على استمرار ميل المستثمر المحلي إلى خفض استثماراته في البورصة المحلية، وبلغت نسبة حصة المستثمرين الآخرين من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة نحو 21.5% (9.2% للفترة نفسها 2017)، في حين اشتروا أسهما بقيمة 3.185 مليار دينار كويتي، مستحوذين بذلك على 73.5% من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة (86.6% للفترة نفسها 2017)، ليبلغ صافي تداولاتهم الأكثر بيعا، بنحو 305.134 مليون دينار كويتي، وهو مؤشر على استمرار ميل المستثمر المحلي إلى خفض استثماراته في البورصة المحلية، وبلغت نسبة حصة المستثمرين الآخرين من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة نحو 21.5% (9.2% للفترة نفسها 2017)، في حين اشتروا أسهما بقيمة 3.185 مليار دينار كويتي، مستحوذين بذلك على 73.5% من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة (86.6% للفترة نفسها 2017)، ليبلغ صافي تداولاتهم الأكثر بيعا، بنحو 305.134 مليون دينار كويتي، وهو مؤشر على استمرار ميل المستثمر المحلي إلى خفض استثماراته في البورصة المحلية، وبلغت نسبة حصة المستثمرين الآخرين من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة نحو 21.5% (9.2% للفترة نفسها 2017)، في حين اشتروا أسهما بقيمة 3.185 مليار دينار كويتي، مستحوذين بذلك على 73.5% من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة (86.6% للفترة نفسها 2017)، ليبلغ صافي تداولاتهم الأكثر بيعا، بنحو 305.134 مليون دينار كويتي، وهو مؤشر على استمرار ميل المستثمر المحلي إلى خفض استثماراته في البورصة المحلية، وبلغت نسبة حصة المستثمرين الآخرين من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة نحو 21.5% (9.2% للفترة نفسها 2017)، في حين اشتروا أسهما بقيمة 3.185 مليار دينار كويتي، مستحوذين بذلك على 73.5% من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة (86.6% للفترة نفسها 2017)، ليبلغ صافي تداولاتهم الأكثر بيعا، بنحو 305.134 مليون دينار كويتي، وهو مؤشر على استمرار ميل المستثمر المحلي إلى خفض استثماراته في البورصة المحلية، وبلغت نسبة حصة المستثمرين الآخرين من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة نحو 21.5% (9.2% للفترة نفسها 2017)، في حين اشتروا أسهما بقيمة 3.185 مليار دينار كويتي، مستحوذين بذلك على 73.5% من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة (86.6% للفترة نفسها 2017)، ليبلغ صافي تداولاتهم الأكثر بيعا، بنحو 305.134 مليون دينار كويتي، وهو مؤشر على استمرار ميل المستثمر المحلي إلى خفض استثماراته في البورصة المحلية، وبلغت نسبة حصة المستثمرين الآخرين من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة نحو 21.5% (9.2% للفترة نفسها 2017)، في حين اشتروا أسهما بقيمة 3.185 مليار دينار كويتي، مستحوذين بذلك على 73.5% من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة (86.6% للفترة نفسها 2017)، ليبلغ صافي تداولاتهم الأكثر بيعا، بنحو 305.134 مليون دينار كويتي، وهو مؤشر على استمرار ميل المستثمر المحلي إلى خفض استثماراته في البورصة المحلية، وبلغت نسبة حصة المستثمرين الآخرين من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة نحو 21.5% (9.2% للفترة نفسها 2017)، في حين اشتروا أسهما بقيمة 3.185 مليار دينار كويتي، مستحوذين بذلك على 73.5% من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة (86.6% للفترة نفسها 2017)، ليبلغ صافي تداولاتهم الأكثر بيعا، بنحو 305.134 مليون دينار كويتي، وهو مؤشر على استمرار ميل المستثمر المحلي إلى خفض استثماراته في البورصة المحلية، وبلغت نسبة حصة المستثمرين الآخرين من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة نحو 21.5% (9.2% للفترة نفسها 2017)، في حين اشتروا أسهما بقيمة 3.185 مليار دينار كويتي، مستحوذين بذلك على 73.5% من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة (86.6% للفترة نفسها 2017)، ليبلغ صافي تداولاتهم الأكثر بيعا، بنحو 305.134 مليون دينار كويتي، وهو مؤشر على استمرار ميل المستثمر المحلي إلى خفض استثماراته في البورصة المحلية، وبلغت نسبة حصة المستثمرين الآخرين من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة نحو 21.5% (9.2% للفترة نفسها 2017)، في حين اشتروا أسهما بقيمة 3.185 مليار دينار كويتي، مستحوذين بذلك على 73.5% من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة (86.6% للفترة نفسها 2017)، ليبلغ صافي تداولاتهم الأكثر بيعا، بنحو 305.134 مليون دينار كويتي، وهو مؤشر على استمرار ميل المستثمر المحلي إلى خفض استثماراته في البورصة المحلية، وبلغت نسبة حصة المستثمرين الآخرين من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة نحو 21.5% (9.2% للفترة نفسها 2017)، في حين اشتروا أسهما بقيمة 3.185 مليار دينار كويتي، مستحوذين بذلك على 73.5% من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة (86.6% للفترة نفسها 2017)، ليبلغ صافي تداولاتهم الأكثر بيعا، بنحو 305.134 مليون دينار كويتي، وهو مؤشر على استمرار ميل المستثمر المحلي إلى خفض استثماراته في البورصة المحلية، وبلغت نسبة حصة المستثمرين الآخرين من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة نحو 21.5% (9.2% للفترة نفسها 2017)، في حين اشتروا أسهما بقيمة 3.185 مليار دينار كويتي، مستحوذين بذلك على 73.5% من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة (86.6% للفترة نفسها 2017)، ليبلغ صافي تداولاتهم الأكثر بيعا، بنحو 305.134 مليون دينار كويتي، وهو مؤشر على استمرار ميل المستثمر المحلي إلى خفض استثماراته في البورصة المحلية، وبلغت نسبة حصة المستثمرين الآخرين من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة نحو 21.5% (9.2% للفترة نفسها 2017)، في حين اشتروا أسهما بقيمة 3.185 مليار دينار كويتي، مستحوذين بذلك على 73.5% من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة (86.6% للفترة نفسها 2017)، ليبلغ صافي تداولاتهم الأكثر بيعا، بنحو 305.134 مليون دينار كويتي، وهو مؤشر على استمرار ميل المستثمر المحلي إلى خفض استثماراته في البورصة المحلية، وبلغت نسبة حصة المستثمرين الآخرين من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة نحو 21.5% (9.2% للفترة نفسها 2017)، في حين اشتروا أسهما بقيمة 3.185 مليار دينار كويتي، مستحوذين بذلك على 73.5% من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة (86.6% للفترة نفسها 2017)، ليبلغ صافي تداولاتهم الأكثر بيعا، بنحو 305.134 مليون دينار كويتي، وهو مؤشر على استمرار ميل المستثمر المحلي إلى خفض استثماراته في البورصة المحلية، وبلغت نسبة حصة المستثمرين الآخرين من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة نحو 21.5% (9.2% للفترة نفسها 2017)، في حين اشتروا أسهما بقيمة 3.185 مليار دينار كويتي، مستحوذين بذلك على 73.5% من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة (86.6% للفترة نفسها 2017)، ليبلغ صافي تداولاتهم الأكثر بيعا، بنحو 305.134 مليون دينار كويتي، وهو مؤشر على استمرار ميل المستثمر المحلي إلى خفض استثماراته في البورصة المحلية، وبلغت نسبة حصة المستثمرين الآخرين من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة نحو 21.5% (9.2% للفترة نفسها 2017)، في حين اشتروا أسهما بقيمة 3.185 مليار دينار كويتي، مستحوذين بذلك على 73.5% من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة (86.6% للفترة نفسها 2017)، ليبلغ صافي تداولاتهم الأكثر بيعا، بنحو 305.134 مليون دينار كويتي، وهو مؤشر على استمرار ميل المستثمر المحلي إلى خفض استثماراته في البورصة المحلية، وبلغت نسبة حصة المستثمرين الآخرين من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة نحو 21.5% (9.2% للفترة نفسها 2017)، في حين اشتروا أسهما بقيمة 3.185 مليار دينار كويتي، مستحوذين بذلك على 73.5% من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة (86.6% للفترة نفسها 2017)، ليبلغ صافي تداولاتهم الأكثر بيعا، بنحو 305.134 مليون دينار كويتي، وهو مؤشر على استمرار ميل المستثمر المحلي إلى خفض استثماراته في البورصة المحلية، وبلغت نسبة حصة المستثمرين الآخرين من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة نحو 21.5% (9.2% للفترة نفسها 2017)، في حين اشتروا أسهما بقيمة 3.185 مليار دينار كويتي، مستحوذين بذلك على 73.5% من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة (86.6% للفترة نفسها 2017)، ليبلغ صافي تداولاتهم الأكثر بيعا، بنحو 305.134 مليون دينار كويتي، وهو مؤشر على استمرار ميل المستثمر المحلي إلى خفض استثماراته في البورصة المحلية، وبلغت نسبة حصة المستثمرين الآخرين من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة نحو 21.5% (9.2% للفترة نفسها 2017)، في حين اشتروا أسهما بقيمة 3.185 مليار دينار كويتي، مستحوذين بذلك على 73.5% من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة (86.6% للفترة نفسها 2017)، ليبلغ صافي تداولاتهم الأكثر بيعا، بنحو 305.134 مليون دينار كويتي، وهو مؤشر على استمرار ميل المستثمر المحلي إلى خفض استثماراته في البورصة المحلية، وبلغت نسبة حصة المستثمرين الآخرين من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة نحو 21.5% (9.2% للفترة نفسها 2017)، في حين اشتروا أسهما بقيمة 3.185 مليار دينار كويتي، مستحوذين بذلك على 73.5% من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة (86.6% للفترة نفسها 2017)، ليبلغ صافي تداولاتهم الأكثر بيعا، بنحو 305.134 مليون دينار كويتي، وهو مؤشر على استمرار ميل المستثمر المحلي إلى خفض استثماراته في البورصة المحلية، وبلغت نسبة حصة المستثمرين الآخرين من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة نحو 21.5% (9.2% للفترة نفسها 2017)، في حين اشتروا أسهما بقيمة 3.185 مليار دينار كويتي، مستحوذين بذلك على 73.5% من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة (86.6% للفترة نفسها 2017)، ليبلغ صافي تداولاتهم الأكثر بيعا، بنحو 305.134 مليون دينار كويتي، وهو مؤشر على استمرار ميل المستثمر المحلي إلى خفض استثماراته في البورصة المحلية، وبلغت نسبة حصة المستثمرين الآخرين من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة نحو 21.5% (9.2% للفترة نفسها 2017)، في حين اشتروا أسهما بقيمة 3.185 مليار دينار كويتي، مستحوذين بذلك على 73.5% من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة (86.6% للفترة نفسها 2017)، ليبلغ صافي تداولاتهم الأكثر بيعا، بنحو 305.134 مليون دينار كويتي، وهو مؤشر على استمرار ميل المستثمر المحلي إلى خفض استثماراته في البورصة المحلية، وبلغت نسبة حصة المستثمرين الآخرين من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة نحو 21.5% (9.2% للفترة نفسها 2017)، في حين اشتروا أسهما بقيمة 3.185 مليار دينار كويتي، مستحوذين بذلك على 73.5% من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة (86.6% للفترة نفسها 2017)، ليبلغ صافي تداولاتهم الأكثر بيعا، بنحو 305.134 مليون دينار كويتي، وهو مؤشر على استمرار ميل المستثمر المحلي إلى خفض استثماراته في البورصة المحلية، وبلغت نسبة حصة المستثمرين الآخرين من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة نحو 21.5% (9.2% للفترة نفسها 2017)، في حين اشتروا أسهما بقيمة 3.185 مليار دينار كويتي، مستحوذين بذلك على 73.5% من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة (86.6% للفترة نفسها 2017)، ليبلغ صافي تداولاتهم الأكثر بيعا، بنحو 305.134 مليون دينار كويتي، وهو مؤشر على استمرار ميل المستثمر المحلي إلى خفض استثماراته في البورصة المحلية، وبلغت نسبة حصة المستثمرين الآخرين من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة نحو 21.5% (9.2% للفترة نفسها 2017)، في حين اشتروا أسهما بقيمة 3.185 مليار دينار كويتي، مستحوذين بذلك على 73.5% من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة (86.6% للفترة نفسها 2017)، ليبلغ صافي تداولاتهم الأكثر بيعا، بنحو 305.134 مليون دينار كويتي، وهو مؤشر على استمرار ميل المستثمر المحلي إلى خفض استثماراته في البورصة المحلية، وبلغت نسبة حصة المستثمرين الآخرين من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة نحو 21.5% (9.2% للفترة نفسها 2017)، في حين اشتروا أسهما بقيمة 3.185 مليار دينار كويتي، مستحوذين بذلك على 73.5% من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة (86.6% للفترة نفسها 2